

منظومة التحرك لإعداد النشء للولوج إلى مجتمع المعرفة



نتطلق في هذا الفصل الختامي مما خلصت إليه الفصول السابقة من رصد وتحليل لواقع المعرفة في المنطقة العربية وبيئاتها التمكينية ومدى جاهزية النشء لمطالبات المعرفة، وما أسفرت عنه نتائج دراسات الحالات الأربع، في الفصل السابق، حول مهارات النشء العربي الذي شملته هذه الدراسات. وسيقدم هذا الفصل مسارات وآليات ونموذجاً استرشادياً مقترحاً للتحرك، نأمل أن يساعد في تعظيم إمكانية تحقيق هدف النهضة وإعداد الأجيال الجديدة للولوج إلى مجتمع المعرفة.

رباعية التحرك

تستند الرؤية المقترحة في هذا المجال على منظومة دينامية تشتمل على أربعة محاور رئيسية تتقاطع في ما بينها. ويشتمل المحور الأول على قضية ”الرغبة في التحرك“ وفي التغيير والتطوير وتقبله، لا بل تشجيعه ودعمه، وتوفير الإرادة والعزم لتحقيق ذلك. فالتعرف على النواقص والمحددات وتوفير آليات البناء لن يكون كافياً ما لم يكن هنالك رغبة حقيقية في التغيير والبناء تبع من داخل المجتمع بمختلف شرائحه بما في ذلك الفرد والأسرة وصانع القرار التنموي لا بل والسياسي أيضاً. ويمكن أن يشتمل ذلك على نظم الحوافز وتشجيع الإبداع إلى جانب غرس وتطوير بعض القيم والممارسات، وربما تغييرها. ولا تقتصر الرغبة في التحرك على ”النشء نفسه“، بل تشمل أيضاً رغبة المجتمع بشكل عام بالتحرك الإيجابي نحو بناء مجتمع المعرفة المأمول، وما سيترتب على ذلك من تغيرات في بعض القطاعات، وبالتالي الممارسات، ذات العلاقة بالتركيبة المجتمعية والثقافية والسياسية. يضاف إلى ذلك ضرورة التعامل مع القضايا الأخرى ذات العلاقة، كدور الأديان في بناء هذا

المجتمع، وقضايا المساواة بين الجنسين، وكذلك الخيارات التنموية الاقتصادية، كالتحول من القناعات والممارسات الريعية إلى المجتمعات والاقتصادات المنتجة والمنفتحة على العالم، التي ترعى الإبداع وتشجع وتدعم عمليات إعداد الأجيال القادمة من النشء لمجتمع المعرفة.

يدور المحور الثاني حول المقدرة على التحرك، مع التعرف على العوائق والمحددات التي يمكن أن تكبح، أو تحد، من جهود المجتمعات العربية ومقدرتها على تأهيل وإعداد النشء لمجتمع المعرفة من جهة، وتلك التي يمكن أن تحد أو تكبح النشء نفسه من الانطلاق في اكتساب المهارات والقيم المطلوبة. أما المحور الثالث فيشمل التعامل مع قضايا كيفية التحرك، التي تغطي أساليب بناء المهارات، وكيفية زرع القيم، وتحقيق التمكين في ظل التعامل مع المتاح من إمكانيات وفرص. وتكتمل الدائرة في محورها الرابع الذي يتعامل مع تأمين المتطلبات اللازمة لمباشرة التحرك وتأمين استمراريته، بما في ذلك التعرف على ماهية ونوعية ومواصفات المتطلبات المؤسسية والتنظيمية والتشريعية والإدارية والمادية اللازمة للتحرك الإيجابي نحو بناء الأجيال القادمة وإعدادها لعمليات بناء مجتمع المعرفة وولوج أبوابه الرحبة.

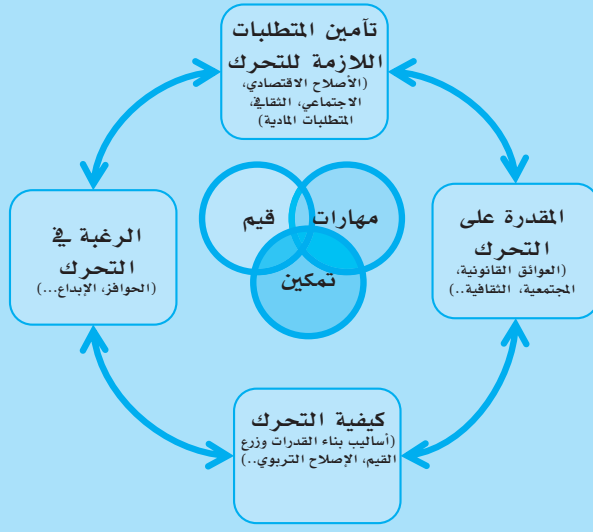
الرغبة في التحرك

الرغبة وحدها لا تبني إنجازاً، إلا أنها دلالة على أن ثمة إرادة للتحرك نحو التغيير والتقدم. ومن هذا المنطلق، واعتماداً على ما عرضته الفصول السابقة، واستناداً إلى دراسات الحالات الأربع، يؤكد التقرير أن دول المنطقة العربية لا تنقصها الرغبة في التغيير نحو إعداد الأجيال إعداداً نوعياً يمهّد للولوج إلى مجتمع المعرفة. ويبدو أن الدول

يجب التعرف على العوائق والمحددات التي يمكن أن تكبح، أو تحد، من جهود المجتمعات العربية ومقدرتها على تأهيل وإعداد النشء لمجتمع المعرفة

إن الرغبة وحدها لا تبني إنجازاً، إلا أنها دلالة على أن ثمة إرادة للتحرك نحو التغيير والتقدم

رباعية التحرك لإعداد النشء للولوج إلى مجتمع المعرفة



شهدت كثير من
البلدان العربية
مبادرات في تطوير
المناهج من أجل
مواكبة التطورات
السريعة والعالمية

البلدان العربية مبادرات في تطوير المناهج من أجل مواكبة التطورات السريعة والعالمية. كما نجد مبادرات عدة في إعادة تأهيل المدرسين، وإصلاح البيئة التمكينية للارتقاء بمهنة التدريس. كما وضعت الآليات في سياق تنفيذ المشروعات الرسمية وشبه الرسمية المتصلة بتطوير سبل الوصول إلى مجتمع المعرفة؛ ومثال ذلك "خطة تطوير التعليم في الوطن العربي" (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008)، وكذلك "الإطار الاستراتيجي لمعايير أداء المعلم العربي" (الجامعة العربية، 2010). وأنشئت مؤسسات إقليمية عربية، مثل المجلس العربي للطفولة والتنمية، ومقره القاهرة، ويعمل على رعاية وتنمية الطفولة المبكرة وحماية حقوق الطفل العربي في المنطقة. كما أصدرت العديد من الدول العربية خططاً إستراتيجية وطنية لتطوير التعليم قبل الجامعي. وقد بين الفصل الثاني من التقرير أن التشريعات والقوانين العربية في عمومها تدعم، وإن بدرجات مختلفة، حقوق المواطنين في التعليم الإلزامي المجاني المتكافئ الفرص. وفي هذا السياق، أبرز الفصل الرابع من هذا التقرير جهوداً تمومية نتج عنها تحسن نسبي في العديد من المؤشرات ذات العلاقة، كإنخفاض معدلات الفقر من 20% في العقد الأخير من القرن الماضي إلى 17.1% في بدايات القرن الحالي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، 2010) وانخفاض وفيات الأطفال والأمهات، وزيادة العمر المتوقع

العربية، وعلى الأقل من خلال سياساتها المعلنة، باتت تعي ضعف الأوضاع المعرفية والبيئات التمكينية، وضرورة إصلاحها. ففي سياق دراسات الحالة الأربع التي يتضمنها هذا التقرير، أكد المشاركون في ورش العمل من أصحاب الرأي والمشورة في هذه البلدان على أهمية تزويد التلاميذ بالمهارات المطلوبة، وعلى رأسها المهارات المعرفية (مثل مهارات البحث عن المعلومة وحل المشكلات)، والقيم (مثل قيمة حب المعرفة والاطلاع والطموح العلمي وروح الخلق والإبداع والعمل الجماعي)، والتمكين المطلوب لإعداد النشء لمجتمع المعرفة: وهي التي تشكل في مجملها أهم عناصر عمليات تأهيل النشء العربي. كما أن العديد من الدول العربية، مثل الأردن والمغرب والإمارات ومصر واليمن، قد جعلت عمليات إقامة اقتصاد ومجتمع المعرفة هدفاً استراتيجياً في سياساتها المعلنة.

وتأكد الرغبة في التغيير لدى الدول العربية في العديد من المؤشرات، كارتفاع معدلات الإنفاق على التعليم التي تقارب في نسبها ما تنفقه بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية⁵⁰، وتحسن نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، وتقليص الهوة بين الجنسين، مع اختلافات في الانجاز من بلد إلى آخر (انظر الفصل الثاني من التقرير العام). وضمن مبادرات تطوير التعليم، الذي يعد حجر الزاوية في عمليات إعداد النشء لمجتمع المعرفة، شهدت كثير من

أصدرت العديد
من الدول العربية
خططاً إستراتيجية
وطنية لتطوير
التعليم قبل
الجامعي

إن الإصلاحات

في مجال قطاع

التعليم - في الدول

العربية - قد تركز

جلها على الجوانب

الهندسية والكمية

لا على تطوير نظم

الحوافز والمساءلة

والمشاركة

والكمية لا على تطوير نظم الحوافز والمساءلة والمشاركة. ومن ثم كانت النتيجة ضعف نتائج عمليات الإصلاحات. كما أن جهود الإصلاح لم ترتبط قطاعياً؛ فما يتم في قطاع التربية والتعليم لم يتكامل ولم يترابط مع ما يحدث في قطاع الإعلام، أو تطوير الأسرة، أو تحرير المرأة وتمكينها، أو إصلاح الحياة السياسية ونوعية الحياة الاجتماعية للإنسان العربي (البنك الدولي، بالإنجليزية، 2008). فعندما تأتي الإصلاحات فرادى بدون رؤية واعية، تغيب عنها عملية التآزر (Synergy) الذي ينبعث من عملية التفاعل والتكامل التي تحدث من ثم تعاضلاً إضافياً في تأثيرها، فيصبح الكل أكبر من مجموع أجزائه. وبالتالي أصبح يصدق على هذه الإصلاحات الجزئية قول أحد الباحثين "إن إدخال إصلاحات واحدة بعد الأخرى بطرق غير منظمة ولا منتظمة لن تنتج شيئاً سوى إعطاء الإصلاح اسماً سيئاً" (فولان، 1993، بالإنجليزية).

القدرة على التحرك

إذا كان هناك اتجاهات إيجابية تشير إلى رغبة المنطقة العربية ووعيها بأهمية التحرك نحو إعداد الأجيال الجديدة للولوج إلى مجتمع المعرفة، فالسؤال إذن، هو: هل ثمة قدرة على تحقيق هذه الرغبة؟ وما هي حدود ومحددات هذه القدرة؟ وللإجابة عن ذلك، تشير الدراسات المرجعية لهذا التقرير إلى وجود ثلاثة عوامل رئيسية مؤثرة في بناء قدرة الدول العربية نحو التحرك.

عامل المرحلة التاريخية

نعني بهذا العامل الطرف التاريخي المعاش المتمثل في تعاضل ثورة المعرفة وتقانة المعلومات والاتصالات واكتساحها كل أرجاء العالم متجاوزة الزمان والمكان، وبفضلها أصبحت تتساقط المعلومات والمعرفة وكل آليات التعاون (الفصل الأول) لتكون متاحة بأوسع الأشكال. إن هذا الطرف التاريخي مؤثر خارجي حاسم - ربما لأول مرة في التاريخ - في تحديد مسارات الكسب والإنتاج المعرفي لصالح المنطقة العربية إن أحسن استغلاله. ويبدو أن دول المنطقة العربية في مجملها تسير في هذا الاتجاه؛ حيث تبين المؤشرات المتاحة أن اللغة

عند الولادة، واهتمام ظاهر بأهمية العلوم والتقانة في مجتمع المعرفة. كما أنشئ العديد من المراكز والمبادرات التي توجهت بشكل جلي لتجهيز البيئات التمكينية وإعداد النشء كما هو الحال، على سبيل المثال لا الحصر، في مركز الأميرة بسمة لموارد الشباب في الأردن الذي تأسس عام 2004، واشتهر إقليمياً بمناهجه الإبداعية والتمكينية. وفي الإمارات العربية المتحدة، تأسست مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم عام 2007 بهدف تطوير القدرات المعرفية والبشرية في المنطقة العربية، وإيجاد جيل جديد من القيادات مؤهلة لدعم التنمية الشاملة في المنطقة العربية. وأنشئت في قطر "مؤسسة قطر" لإعداد الشباب لمواجهة تحديات عالم سريع التغيير؛ ومن محاور برامجها: العلوم والبحوث، ودعم مجموعة من المؤسسات التعليمية المعروفة بتطور برامجها في مختلف المراحل الدراسية. وفي عام 2008 وقّعت المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا في مصر اتفاق تعاون مع الصندوق المصري للعلوم والتنمية التكنولوجية لرعاية المخترعين العرب وتوفير المناخ المناسب لهم واستثمار نتائج أبحاثهم في خدمة التنمية في المجتمعات العربية. وعقد النادي العلمي في الكويت المعرض الدولي الأول للمخترعين في الشرق الأوسط. ويرعى النادي المخترعين الكويتيين ويحتضنهم ويساعدهم في تسجيل براءات الاختراع لهم وفي حمايتها. هذا إضافة إلى العديد من المبادرات والجهود الأخرى التي تقوم بها عدد من الدول العربية كما هو الحال، على سبيل المثال، في تونس والمغرب الذي أهتم بدعم المبادرات التشجيعية للبحث العلمي والتفوق. وعلى الرغم من ذلك، فإننا ما نزال في بداية الطريق حيث ما زالت أعداد براءات الاختراع منخفضة في جميع الدول العربية، ووصل أقصاها إلى ما معدله 18.4 في السعودية خلال الفترة بين 2003-2007⁵¹.

ويؤخذ على هذه الجهود، رغم أهميتها، أن معظمها كان إصلاحات جزئية، وغير متكاملة، ولا تمثل سياقاً عاماً للإصلاح المنظومي، حتى داخل القطاع الواحد على المستوى الوطني. ومثال ذلك ما أورده البنك الدولي وأيدته دراسات هذا التقرير، من أن الإصلاحات في مجال قطاع التعليم - في الدول العربية - قد تركزت جلها جهودها على الجوانب الهندسية

المعرفة⁵²، في حين أن البعض الآخر ما زال متخلفاً عن الركب العربي، ناهيك عن الركب العالمي. ولعل في التعاون العربي الخلاق في مجالات عدة كمجالات تقانة المعلومات والاتصالات ومجالات الإنتاج الصناعي والزراعي والبحوث العلمية علاوة على البرامج المشتركة في التعليم وإعداد النشء ما يحدث التغيير الإيجابي المطلوب. إننا، في عصر العولمة القائم على التكتلات والكيانات الكبيرة، مطالبون أكثر من أي وقت مضى - ولأسباب تتعلق بوجودنا على خارطة المعرفة وتحقيق الأمن المعرفي والتنموي- بتكثيف الجهود المشتركة وتبادل الخبرات وتشجيع مشاريع التعاون لتحقيق الفائدة للمجتمعات العربية جمعاء. إن إقامة مجتمع المعرفة في المنطقة العربية الكبيرة وإعداد النشء له يتطلب بالضرورة، تنمية اقتصادية واجتماعية، كما أن إقامة هذا المجتمع ستسهم حتماً في تحقيق التنمية المستدامة وبناء النهضة العربية الشاملة.

عامل التحديات التي تواجه المنطقة العربية

على الرغم من المؤشرات التي تدل على وجود رغبة وقدرات نسبية ومتفاوتة في التحرك لإعداد الشباب العربي للولوج إلى مجتمع المعرفة، فإن المنطقة العربية تواجه مجموعة من التحديات تعوق قدرتها على التحرك نحو هذا الهدف. فقد ناقش التقرير على امتداد فصوله السابقة العديد من التحديات التي تكبل جهود إعداد النشء وتجهيزه لبناء النهضة وتأسيس مجتمع المعرفة المأمول. ومن أهم هذه التحديات الأمية، التي وصلت إلى 13% بين الشباب العربي، والفقر الذي يتراوح بين 4% إلى 17.1% في الدول العربية، وقد يصل إلى 36.4% في الدول الأقل نمواً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، 2010)؛ وتحديات النمو السكاني المطرد والبطالة، وبخاصة بين الشباب، حيث وصلت إلى 50% بين الشباب العربي (المرجع السابق). وهذه التحديات تكبح القدرة الإنسانية وتعوقها عن العمل والانطلاق، وتقتل الإبداع وتعوق التفاعل والمساهمة في بناء النهضة. وتضمنت تلك التحديات تهميش المرأة العربية وفجوة النوع الاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية، علاوة على ضعف حزمة

العربية هي الأسرع انتشاراً على مواقع شبكات الإنترنت (2000% خلال العقد الماضي)، وأن عدد المشتركين في الشبكة في الدول العربية في تزايد وصل إلى 520 لكل ألف في الإمارات و 200 لكل ألف في الأردن، و140 لكل ألف في مصر. على أن هذه الأرقام يجب أن لا تحجب الرؤية عن الحاجة الملحة لتسريع وتيرة التقدم في هذا المجال الذي ما زال متخلفاً ومجتزأ في العديد من الحالات. فالجيل الحالي مطالب بأن يكون جيل المساهمة في صناعات الذكاء وجيل الابتكار وجيل تحويل المعرفة إلى ثروة. وثمة تفكير جدي اليوم لدى النخب في الموضوعات المتصلة بتجديد القدرات المعرفية للشباب أمام تقلص الموارد المادية المرتقب، بدءاً بالمياه وانتهاءً بمناخ النفط. وباعتبار أن المعرفة يمكن أن تكون مولدة للثروة وللعمل من خلال الابتكار، فإن من المتوقع أن تتزايد أهمية المعرفة من الجيل الثالث من حيث علاقتها بالإبداع، كالعلاقة القائمة بين الاهتمام بالبيئة وبين البيوتكنولوجيا التي يبدو حضورها أو البحث فيها وتوظيفها في معظم البلدان العربية في بدايته الأولى (عبد الوهاب بن حفيظ، ورقة مرجعية للتقرير).

عامل اختلاف الوضعية القطرية

لقد برزت قدرات عربية واضحة في تطوير البيئات التمكينية الداعمة لإعداد النشء لمجتمع المعرفة، إلا أن هذه القدرات قد تختلف من بلد عربي إلى آخر. ويوضح تقرير التنمية البشرية للعام 2010 أن خمس دول عربية تقع ضمن الدول العشر الأولى الأسرع تقدماً في دليل التنمية البشرية مقارنة بما كانت عليه عام 1970. وقد احتلت عُمان المرتبة الأولى، تليها السعودية في المرتبة الخامسة، وتونس في السابعة، والجزائر في التاسعة، والمغرب في المرتبة العاشرة. واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً في التنمية البشرية عام 2010، والمرتبة 32 عالمياً من بين 169 دولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010). وهذه المؤشرات لا تفي بوجود تفاوتات كبيرة بين الدول العربية؛ فقد احتلت اليمن وجيبوتي والسودان مراتب متدنية على مستوى العالم على الدليل نفسه (133، 147، 145 على التوالي).

تظهر المؤشرات السابقة أن العديد من دول المنطقة يمتلك أسس هذه التنمية المطلوبة، وقد قطع بعضها أشواطاً نحو بناء أسس مجتمع

إن الجيل الحالي مطالب بأن يكون جيل المساهمة في صناعات الذكاء وجيل الابتكار وجيل تحويل المعرفة إلى ثروة

التحديات التي تواجه المنطقة العربية، ومنها الأمية، تكبح القدرة الإنسانية وتعوقها عن العمل والانطلاق، وتقتل الإبداع

الحرية السياسية بما فيها حرية التعبير عن الرأي وضعف الحكم الرشيد في مؤسسات معظم الدول العربية. فالتحسن الطفيف في الحريات الاقتصادية في بعض الدول العربية لم يقابل تحسناً موازاً في الحريات والممارسات السياسية والفكرية وإدارة مؤسسات الحكم. وكذلك ضعف مناخ الاستثمار والتقانة، مع وجود تباينات كبيرة في وضعية الدول العربية في هذا المجال، إضافة إلى الافتقار إلى نظرة مؤسسية للمعرفة ومتطلباتها، وبخاصة في مجال التشريعات والقوانين، وعلى رأسها تلك المتعلقة بقضية الملكية الفكرية. إن المنطقة العربية تعاني من غياب رؤية واضحة، ومن غياب إستراتيجية ناظمة لمجتمع المعرفة. وهذا ما أكدته نتائج دراسات الحالات الأربع التي بينت ضعف إعداد وجاهزية الأجيال الجديدة، لمتطلبات مجتمع المعرفة والبيئات الحاضنة لها. إن نتائج دراسة الحالات الميدانية هذه تدعونا إلى إعادة النظر في النظم التعليمية والبيئات التمكينية والتشريعات الناظمة إن أردنا فعلاً التحرك نحو إعداد الأجيال الجديدة للولوج إلى مجتمع المعرفة.

ولعل التحدي الأكبر يكمن في البعد الثقافي لأنه يتعلق بما هو أبعد من سن القوانين أو تحسين الاقتصاد ليتصل بعمليات تغيير الذهنيات وطرق التفكير التي قد تكون تجذرت على مدى الزمن الطويل. وقد تناول التقرير هذه المسألة في الفصل الأول (إشكالية التنمية الثقافية) وفي الفصل الثالث حيث بين تواضع عناصر القوة في التنشئة الاجتماعية في مجمل البلاد العربية لأسباب عامة تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وتعاني العديد من الدول العربية من تأثير ظاهرة التفكك والخلل في نظمها الاجتماعية والسياسية. كما أن الأسر العربية، في معظمها، لا توفر البيئة الاجتماعية المناسبة لاستنفار القدرات الإبداعية لدى النشء العربي. وإذا ما أضفنا لذلك ضعف وهشاشة الإعلام العربي كبيئة تمكينية فاعلة في التنشئة الاجتماعية وإعداد النشء لمجتمع المعرفة (على الرغم من تنامي دور الوسائل الحديثة عبر الكمبيوتر والإنترنت) فإننا نجد أنفسنا أمام تحديات رئيسية تعيق جهود تأهيل النشء لمجتمع المعرفة المأمول والتي لا بد من التعامل معها بشكل جدي وبأسرع ما يمكن.

بينت التحليلات السابقة، أن لدى الدول العربية في معظمها رغبة في التحرك، ووعياً نسبياً بأهميته. ولديها أسس يمكن في حال استغلالها بشكل جيد أن تزود القدرة النسبية على ذلك. لكن أمام ذلك تحديات متنوعة يكمن معظمها في البيئات التمكينية. ويبقى السؤال عن كيفية التحرك نحو إعداد النشء لمجتمع المعرفة المأمول وتأسيس النهضة العربية.

إن إعداد النشء والشباب العربي، وقوامه 62.9% من مجموع السكان (43.8% من العرب هم في عمر من 19 عاماً فأقل، و19.1% في الفئة من 20 إلى 24 عاماً) وتسليحه بمهارات وقيم مجتمع المعرفة، من شأنه أن ينتج ميزة تنافسية للمنطقة العربية وقدرة تدعم تحقيق التقدم وتخلق كتلة حرجة من الشباب القوي القادر على المساهمة الفاعلة في مسيرة صحيحة وقوية؛ وسينعكس ذلك في زيادة الإنتاجية، ونقل وتوطين المعرفة وتعظيم فرص الإبداع والاختراع والتجديد.

وينبئ هذا التقرير إلى أنه ينبغي ربط هذه القدرات والمهارات والقيم ببيئاتها التمكينية الحاضنة لها. فثمة علاقة تفاعلية قوية متبادلة بين نمط القوى البشرية المطلوبة، القدرة على العمل والإنتاج في مجتمع المعرفة، وبين تركيبة وبنية هذا المجتمع الجديد بأبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية. ولذلك، فإن إخفاق كثير من الدول العربية في إعداد كوادر بشرية لها خبرة وقدرة على تحويل الخيال إلى إبداع وتجديد واختراع، يرجع إلى أن اكتساب هذا النوع من الخبرة (المهارات والقيم) هو مجال ضيق في الواقع الحضاري العربي الراهن، على الرغم من كثرة المشاريع وتعددتها. وهذا ناشئ عن أسباب عديدة ترجع إلى جوهر التركيب السياسي الاجتماعي الثقافي (إبراهيم بدران، 1985).

إن ثلاثية التنشئة المعرفية، التي انتهجها تقرير المعرفة العربي للعام 2010/2011 (المهارات، القيم، والبيئات التمكينية) هي عوامل متفاعلة ومترابطة. وفي ضوء التحليلات السابقة التي أظهرت ضعف البيئات التمكينية اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، فإن "كيفية التحرك" نحو إعداد الأجيال الجديدة ينبغي أن تتم في سيرورة شاملة ومتكاملة نحو إكساب النشء العربي المهارات والقيم المطلوبة، وذلك

إن إخفاق كثير من

الدول العربية في

إعداد كوادر بشرية

لها خبرة وقدرة

على تحويل الخيال

إلى إبداع وتجديد

واختراع، يرجع

إلى أن اكتساب هذا

النوع من الخبرة

(المهارات والقيم)

هو مجال ضيق في

الواقع الحضاري

العربي الراهن،

على الرغم من

كثرة المشاريع

وتعددتها وتنوعها

خصائص النشء المطلوبة لمجتمع المعرفة العربي

في التعامل في المجالات المختلفة، هي جميعها سمات تمكن النشء من أن يساهموا بإيجابية ونشاط في الحياة الاقتصادية في مجتمع المعرفة، وتمكنهم من التعلم الذاتي المستمر مدى الحياة، والتعامل مع مستجدات المعرفة الرقمية، والاندماج في فرق العمل، والمرونة في التنقل في الوظائف المتغيرة. كما أن هذه الخصائص تضمن للعاملين قاعدة قوية للتمكن من التعامل مع متغيرات بنية العمل ومتطلباته المعرفية والسلوكية، ومن ثم جودة الحياة. إن قدرة المواطنين على التفكير الناقد والسلوك العقلاني، والقدرة على التعامل مع التنوع الثقافي، والحوار والتسامح، ورفقي الإحساس الاجتماعي، إنما ينعكس كله على بيئة العمل والتجديد والإبداع، وإطلاق الطاقات الإنسانية الخلاقة.

اعتمد هذا التقرير ثلاثية: المهارات والقيم والبيئات التمكينية ووضعه حدودها العامة للتعامل إجرائياً مع متطلبات مجتمع المعرفة. وكان تحديد خصائص النشء العربي الذي نريد (من حيث المهارات المطلوب اكتسابها والقيم المطلوب التحلي بها علاوة على التمكين المطلوب)، هدفاً رئيسياً على طريق التحرك لبناء وإعداد الأجيال الجديدة لبلوغ الهدف المنشود. ومن أهم هذه المهارات والقيم: المرونة والإحساس بالمسؤولية، وتقدير الذات، وتنمية التفكير الناقد، والإبداع، والقدرة على تحمل المسؤولية، وهي كلها سمات أساسية تدعم الأفراد في تنمية قيم ومهارات البقاء والنشاط والمشاركة في مجتمع المعرفة. وهذه المهارات، ومن بينها القدرة على الانخراط في التعلم الذاتي مدى الحياة، والبحث المستقل في تنمية المسار الوظيفي، والمرونة

المصدر: الإطار المفاهيمي للتقرير

التعليم، البراغماتية.

وإذا كان بعض الباحثين قد اهتموا بهذه العناصر السبعة في الحضارة الغربية، التي نهضت بفضلها المجتمعات الآسيوية، فإنهم يجب أن يتوقفوا كثيراً أمام ثلاثة عناصر أخرى، هي الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. فتجد مفكراً آخر (أمارتيا سن، 2004) يؤكد على أهمية هذه العناصر، ويربط بين الحرية والتنمية. وقد ركز تقرير المعرفة العربي 2009، والتقرير الحالي على ثلاثية "المعرفة، والحرية والتنمية". كما أن معظم المفكرين في المنطقة العربية قد أعلنوا عن انحيازاتهم إلى الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان كأساس للنهضة العربية.

خطوات التحرك

إن التحرك يجب أن يتم وفق خطوات واضحة محددة. وي طرح الشكل 6-2 نموذجاً استرشادياً مقترحاً لكيفية التحرك كعملية شاملة لإعداد النشء لبناء النهضة. ويقوم هذا النموذج على ثلاثة محاور: الأول هو القاعدة، وتشكل المتطلبات الأساسية ضمن الإطار الأوسع لمشروع النهضة العربية، وهي أربعة متطلبات تتمثل في: وجود رؤية شاملة طويلة المدى تستند على ثلاثية "المعرفة والحرية والتنمية"؛ و"وجود سياسات على مستوى المنطقة العربية ككل وسياسات وطنية لكل دولة على حدة"؛ و"خطط إستراتيجية

إن "كيفية التحرك" نحو إعداد الأجيال الجديدة ينبغي أن تتم في سيورة شاملة ومتكاملة نحو إكساب النشء العربي المهارات والقيم المطلوبة، وذلك في

إطار إصلاحات

جذرية شاملة

للبنيات التمكينية

الحاضرة، التي

بها ومن خلالها

يتمكن النشء من

خصائص وسمات

جديدة

التحرك عملية

اجتماعية سياسية

ثقافية شاملة

تستوجب خطوات

هامية لبناء صرح

النهضة الذي يمكن

من تأسيس مجتمع

المعرفة

في إطار إصلاحات جذرية شاملة للبيئات التمكينية الحاضرة، التي بها ومن خلالها يتمكن النشء من خصائص وسمات جديدة في المهارات والقيم. فالتحرك عملية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة تستوجب خطوات هامة لبناء صرح النهضة الذي يمكن من تأسيس مجتمع المعرفة.

ويؤكد بعض الدارسين أن ما يثير الدهشة أن عودة المجتمعات الآسيوية إلى مكانتها الطبيعية تاريخياً في ترتيب المجتمعات والحضارات حول العالم لم يكن بسبب إعادة اكتشاف بعض جوانب قوتها، ولكن لأنها اكتشفت عناصر نجاح الغرب التي كانت الأساس الذي مكن الغرب من التفوق في أدائه على المجتمعات الآسيوية طوال القرنين الماضيين. وانتقلت عدوى التقدم من أميركا إلى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر، ونقلتها سنغافورة عنها بعد ذلك، واستمرت بعدها.

ونجد ماليزيا التي نظرت إلى الشرق تتعلم من اليابان وكوريا الجنوبية. وها هي الصين في السبعينات تنقل عن سنغافورة، الناقل عن اليابان، التي نقلت من أميركا أساليب التقدم ومناهجه. ثم تأتي الهند في مطلع التسعينات لتتبنى هذه الأساليب. ويؤكد أحد المحللين (محبوباني، 2009) أن هناك على الأقل سبعة عناصر متضافرة متأثرة لنجاح الدول الغربية، وقد نهضت المجتمعات الآسيوية مع بداية تنفيذ هذه العناصر، وهي: اقتصاد السوق الحرة، العلم والتقانة، الجدارة والكفاءة الشخصية للفرد، ثقافة السلام، احترام سيادة القانون،

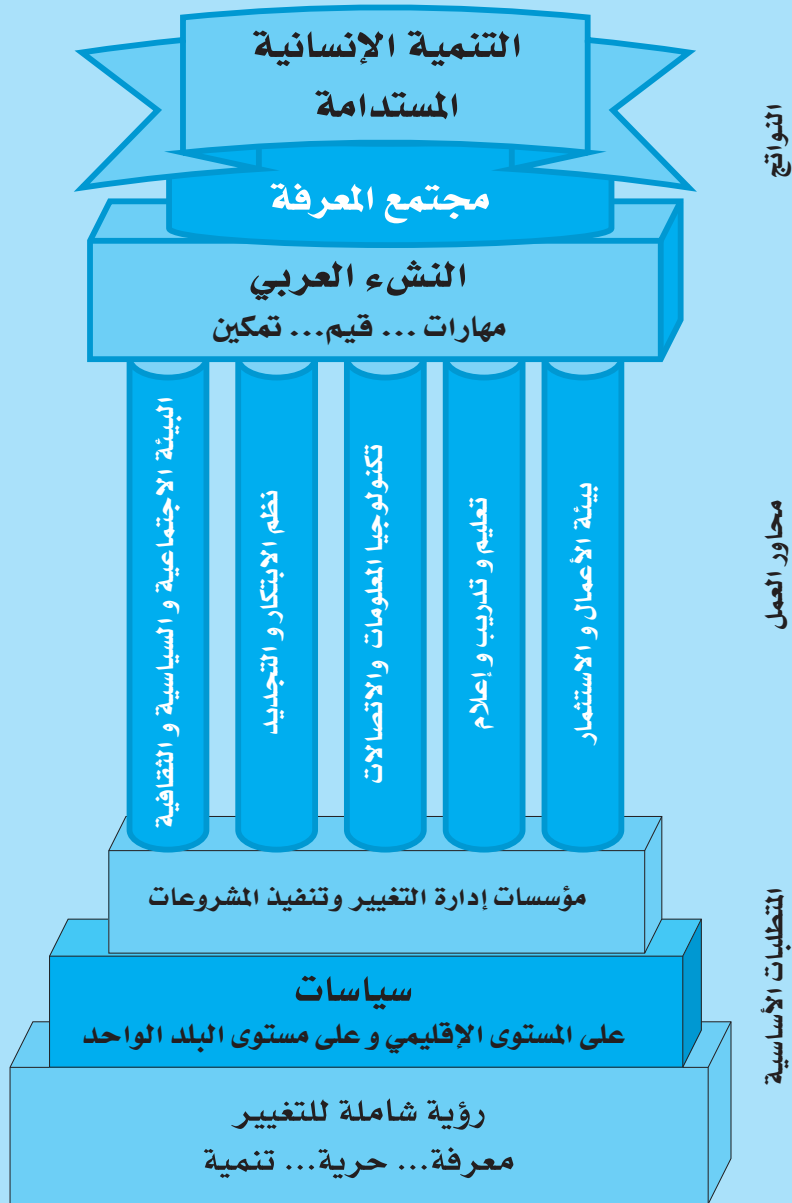
الاجتماعية والسياسية والثقافية. وهناك، أخيراً، المحور الثالث، وهو النواتج التي تنجم عن جهود إعداد النشء العربي لمجتمع المعرفة، وتتمثل هنا في تسليح النشء بثلاثية ”المهارات والقيم والبيئات التمكينية“. ويتوج هذا الصرح ”بالتنمية الإنسانية المستدامة“ التي تمثل الإطار الأوسع والمظلة الجامعة لمجمل عمليات إعداد النشء لإقامة مجتمع المعرفة المأمول.

ومشروعات تنمية كبرى؛ ثم ”مؤسسات لإدارة التغيير وتنفيذ المشروعات“. أما المحور الثاني من هذا الصرح، فيشير إلى الأعمدة الأساسية التي تشكل محاور العمل الخمسة لبناء مجتمع المعرفة، ويتوسطها محور تقانة المعلومات والاتصال، ثم التعليم والتدريب والإعلام كمؤسسات لتجهيز وتنشئة الأجيال الجديدة، وبيئات العمل والاستثمار، ثم نظم الاختراع والابتكار والتجديد، ثم البيئات

الشكل 2-6

التحرك لإعداد النشء لمجتمع المعرفة

إن التنمية
الإنسانية المستدامة
هي الإطار الأوسع
والمظلة الجامعة
لمجمل عمليات
إعداد النشء لإقامة
مجتمع المعرفة
المأمول



لإعداد النشء العربي لمجتمع المعرفة، لا بد من وجود رؤية مستقبلية شاملة، تستند إلى التزام طويل المدى بالتغيير، وفق ثلاثية المعرفة والحرية والتنمية، وذلك في مستقبل يتراوح بين عشر وعشرين عاما، تبعا للظروف الموضوعية في كل دولة في المنطقة العربية. ولا بد أن تكون الرؤية شاملة لكل أبعاد التغيير المطلوب، ابتداء من تصورات إعداد النشء وإعداد الإنسان العربي بشكل عام، القادر على الوفاء بمتطلبات مجتمع المعرفة إلى تصورات إصلاح البيئات التمكينية التي هي بمثابة الشروط البنوية التي تتم بها ومن خلالها عملية إعداد النشء وفق ما هو محدد ومطلوب. ووجود هذه الرؤية بالطبع، إنما يتطلب قيادة سياسية قوية وإرادة مجتمعية واعية، لتحويلها إلى سياسات وخطط ومشروعات كبرى وصغرى.

سياسات واضحة ترسم طريق المستقبل

إن إعداد النشء العربي وتجهيزه بالمعرفة والمهارات والقيم يتطلب تحويل الرؤية المستقبلية الشاملة إلى سياسات واضحة، ترسم خطى المستقبل، وتضع موجهاً للعمل الأساسية من أجل بناء النهضة العربية وتأسيس مجتمع المعرفة. ومن أهم الموجهاً الأساسية التي يجب أن تتضمنها أي سياسة لتأسيس عمليات وبيئات إعداد النشء لمجتمع المعرفة، ما يلي:

بناء كتلة حرجة من النشء المجهز معرفياً ومهارياً للتعامل مع متطلبات مجتمع المعرفة: ثمة ميزة تنافسية هامة في مجمل الدول العربية تتمثل في وجود كتلة من النشء والشباب كبيرة الحجم. ولا بد من التأكيد على نقطتين أساسيتين ترتبطا بعلميات بناء الكتلة الحرجة. وتتعلق أولى هذه النقاط بالبنية التحتية؛ ذلك أننا نفتقر في العالم العربي إلى بنى تحتية لتقانة المعلومات على شاكلة "الممر العملاق للتكنولوجيا" في ماليزيا وهي الدولة الصاعدة. فعلى الرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في بعض بلدان الخليج، فإننا ما زلنا نفتقر مدن علمية وتكنولوجية قادرة على تشغيل موارد بشرية

إن فكرة الكتلة

الحرجة حاسمة،

لكنها ستكون

غير كافية إذا تم

اختزالها في شريحة

واحدة هي النشء،

لأنها تحتاج إلى

قاعدة خلفية

ومرافقة تدعمها

وتوجهها وتزودها

بعناصر القوة

والمثابرة

متخصصة في إنتاجات كثيفة المعرفة. ويتعين على المسؤولين والفاعلين أن يبادروا بسد هذا النقص، والعمل على إنشاء واحات ذكية لإنتاج المعرفة وتوطينها ونشرها. أما النقطة الثانية، التي تأخذ بالاعتبار جسامه المهام المطروحة والمتمثلة في العبور إلى مجتمع المعرفة، فتتعلق بعدة إشكاليات تطرح نفسها، ومنها على وجه الخصوص: هل الانخراط في مجتمع المعرفة يحتاج فقط إلى توفر كتلة حرجة هي "الكتلة الشبابية"، أو "الكتلة الرقمية"، أم يحتاج إلى بناء "كتلة تاريخية"؛ أي يحتاج إلى ائتلاف تشارك فيه كل الفئات والشرائح الاجتماعية المقترعة بأهمية هذا الفعل التاريخي، واستهداف رفع التأخر عن دخول عالم الحداثة والديمقراطية والتنمية؛ كما ينبغي تصور عمليات بناء الكتلة الحرجة في إطار تفاعلي يتم في منظومة ثلاثية تتموضع في ضلعها الأول فئة الأجيال الناشئة المثقفة والواعية، والتمكنة من مفاتيح تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ وتتمثل في الضلع الثاني فئة المثقفين والمبدعين والباحثين والخبراء وجميع العاملين في مجال المعرفة والثقافة؛ أما الضلع الثالث فيشمل مؤسسات التأهيل والتدريب والجامعات ومركز البحث والابتكار الأدبي والعلمي والتقني والميزانيات المرصودة لذلك، بالإضافة إلى واحات المعرفة التي تقدم نماذج مدن ومجتمعات قائمة على المعرفة.

إن فكرة الكتلة الحرجة حاسمة، لكنها ستكون غير كافية إذا تم اختزالها في شريحة واحدة هي النشء، لأنها تحتاج إلى قاعدة خلفية ومرافقة تدعمها وتوجهها وتزودها بعناصر القوة والمثابرة، لتدارك التأخر العربي في مجال الحداثة والمعرفة والديمقراطية والتنمية. ولا يمكن أن يقوم بتلك الأدوار سوى من ندعوه بالكتلة التاريخية الثقافية، التي ينبغي أن تتظم في العالم العربي (عبد الله الخياري، عضو لجنة القراء).

المشاركة واللامركزية: إن إعداد النشء لمجتمع المعرفة يشتمل على عملية تعبوية شاملة. وتوضح لنا خبرة الدول التي تقدمت في هذا المجال أن سياسات التطوير تتطلب عملاً مشتركاً يشمل المستويات العليا من الحكومة في مختلف القطاعات، إلى جانب رجال الأعمال الخاصة، والمشتغلين بالتدريب والبحث العلمي، والقوى السياسية، والشركات، والمنظمات غير الحكومية. ويشترك الكل في بناء الخطط

إن التوجه نحو
اللامركزية هو
الوجه الآخر
لتحقيق المشاركة
المجتمعية وحق
الناس في إدارة
شؤون حياتهم
بأنفسهم في مجتمع
ديمقراطي وحر

إن عوامل التكامل
والتعاون مكفولة
عل أرض الواقع
العربي كحقائق
ينبغي استثمارها
في رؤى وسياسات
وخطط ومشروعات
تشكل بيئات ممكنة
لإعداد النشء
لمجتمع المعرفة

من أي وقت مضى، لا سيما وأن عوامل التكامل والتعاون مكفولة عل أرض الواقع العربي كحقائق ينبغي استثمارها في رؤى وسياسات وخطط ومشروعات تشكل بيئات ممكنة لإعداد النشء لمجتمع المعرفة وتطلق من المصالح المشتركة على صعيد المنطقة العربية بأكملها. على أن التكامل الإقليمي العربي، لا بد أن يستكمل بالاندماج في الاقتصاد العالمي، لتتوفر له فرص الاستثمارات العالمية، وبخاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية المتقدمة. ويستدعي الانفتاح على العالم إقامة شراكات من أجل نقل المعرفة، واستعارة الكوادر عالية المهارة والتدريب، وتبادل المتخصصين والأساتذة من الجامعات الكبرى، لأن ذلك كله يعتبر من السياسات والاستراتيجيات الهامة لتطوير ودعم انتشار التقانة، وتطوير نظم المعلومات، والتعليم والمؤسسات الإنتاجية، ونظم الابتكار والتجديد.

- تعدد وسائل ومدخل بناء القدرات
المعرفية لدى النشء: لعل أهم عمليات بناء قدرات الأجيال تتصل بسياسات إدارة المعرفة، بما في ذلك سياسات البحث العلمي والتطوير خدمة لأهداف التنمية الإنسانية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة. وفي هذا الصدد، تكاد تقتصر مبادرات تطوير ودعم قدرات النشء في البلدان العربية على الهيئات والمنظمات

والسياسات التنفيذية لكي يتم خلق الشعور بالملكية لدى الجميع. وفي هذا السياق، فإن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، أصبحت من المعالم الأساسية في اقتصادات المعرفة. والتوجه نحو اللامركزية هو الوجه الآخر لتحقيق المشاركة المجتمعية وحق الناس في إدارة شؤون حياتهم بأنفسهم في مجتمع ديمقراطي وحر.

- إحداث التوازن بين سياسات حرية السوق، والنمو الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي: إن منح كل فرد حرية العمل أو الاستثمار من شأنه أن يحدث دفعة قوية للاقتصاد، إلا أنه يجب التأكيد على ضرورة وجود برامج للإصلاح الاجتماعي تحقق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر، وضمان حد أدنى من أساسيات الحياة اللائقة التي تحقق حرية الفرد وتصور كرامته، وكذلك دعم المهمشين، ورعاية الأطفال، وتحرير المرأة وتمكينها اجتماعياً وسياسياً وثقافياً. إن الإصلاح السياسي، لا بد أن يتواكب، بل ويتكامل، مع الإصلاح الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي.

- تحقيق التكامل في السياسات الاقتصادية بين الدول العربية، والاندماج في الاقتصاد العالمي: إن التكامل العربي في مجالات التنمية المختلفة أصبح ضرورة أكثر

الإطار 2-6

تجربة الهند في الولوج إلى مجتمع المعرفة

كانت رؤية الهند منذ البداية أن تكون قوة عظمى في المعرفة، ووضعت كل الخطط وآليات التنفيذ حتى تتحول الرؤية إلى حقيقة مجسدة على أرض الواقع. واعتمدت المصادقة التي اكتسبتها الهند في هذا المجال على تأسيس ورعاية حقوق الملكية الفكرية. انطلقت الهند من ميزة نسبية هامة تمثلت في: أولاً، نظام سياسي قائم على الديمقراطية والمجتمع المفتوح والليبرالية؛ وثانياً، رأس مال بشري يعد أفضل المصادر في العالم، حيث اهتمت الهند بحماية ورعاية التفوق والمتفوقين المحترفين في صناعة تقانة الاتصالات وتصنيع البرامج لتنمية الكوادر القادرة على التفوق والتنافس، وعملت منذ البداية أن يكون لديها تجمع كبير من البشر يمتلك مهارة تعليمية جيدة مؤسسة على الرياضيات؛ وثالثاً، التركيز على اللغة الإنجليزية وترقية مهاراتها لدى أبنائها في معظم أرجاء الهند. وكانت اللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة عالمية بفضل "الإنترنت" عاملاً هاماً تم استخدامه بنجاح في تجربة الهند. ويوجد الآن ما يقدر بعشرين ألف هندي يعملون في "وادي السليكون" في الولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: البنك الدولي 2000، وراجان 2003.

إن إدارة المعرفة

وبناء القدرات

المعرفية لا بد أن

تنفتح على المبادرات

المتعددة من نخب

ومن أفكار قد تكون

سياسية أو فنية أو

ثقافية أو دينية أو

فكرية، وفتح باب

المنافسة في الإبداع

والابتكار المعرفي

إن تقانة المعلومات

والاتصالات مكوّن

رئيسي في عمليات

إعداد النشء لمجتمع

المعرفة

الحكومية، مع ضعف واضح لأدوار الهيئات والمؤسسات غير الحكومية. كذلك فإن إدارة المعرفة وبناء القدرات المعرفية لا بد أن تنفتح على المبادرات المتعددة من نخب ومن أفكار قد تكون سياسية أو فنية أو ثقافية أو دينية أو فكرية، وفتح باب المنافسة في الإبداع والابتكار المعرفي (عبد الوهاب بن حفيظ، ورقة مرجعية للتقرير). ومع الاهتمام بالتطبيقات المعرفية في تقليص الهوة بين المعرفة والعمل وتطبيقاتها التنموية في الإنتاج والصناعة، لا بد من الاهتمام أيضاً بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية للمعرفة، على غرار ما يحدث الآن في اليابان وأوروبا (ريو، بالإنجليزية، 2006).

- خطط إستراتيجية وخطط عمل تنفيذية: ثمة ضرورة لترجمة الرؤى والسياسات وفق توجهاتها المحددة إلى خطط إستراتيجية طويلة المدى، وخطط متوسطة وقصيرة المدى. وتساعد هذه الخطط، سواء كانت شاملة أو قطاعية، وطنية أو إقليمية، على توجيه جهود العمل وفق مؤشرات انجاز محددة في الزمان والمكان. وقد أوضحت التجارب التي تم عرضها في هذا التقرير أهمية التخطيط وتحويل السياسات والتوجهات إلى خطط تحدد مسارات العمل، والمسؤوليات والتكلفة، ومؤشرات الأداء ونظم التقويم والمتابعة. وتعتبر الخطط بمثابة تعاقبات اجتماعية توفر المسؤولية والمساءلة والشفافية، وتيسر بناء حوكمة سليمة لإدارة المشروعات. وينبغي أن تكون هذه الخطط ذات أطر زمنية واضحة (قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد) تحدد تبعاً لطبيعة وأوليات المستهدفات مع التبيان الواضح للمسؤوليات وجهات التنفيذ وترصد لها الموارد المادية والبشرية المطلوبة لتأمين النجاح.

- مؤسسات إدارة التغيير وتنفيذ المشروعات: لإحداث التغيير المطلوب في عمليات تمكين إعداد النشء، على الدولة أن تلعب دوراً هاماً في إنشاء مؤسسات إدارة التغيير وتنفيذ المشروعات وفقاً للخطط الإستراتيجية والسياسات الموجهة. وقد تنشأ هذه المؤسسات بشراكة كاملة مع القطاع الخاص وفقاً لنموذج الشراكات العامة/الخاصة. وعلى الدول العربية أن تعمل على تطوير وتحسين نظم تلك المؤسسات لضمان فعالية الإدارة وجودة الحكم وتأسيس لامركزية

فاعلة بما يضمن تحقيق نقلة نوعية في المجتمع سلوكياً وحضارياً وبما يعكس سلوك المشاركة والديمقراطية والمساءلة وسيادة القانون والشفافية. ومن الضروري أن تدار هذه المؤسسات بقيادات ذات مستوى عال من المعرفة والعلم وبالمنهجية التي تمارسها المؤسسات العالمية الكبرى، وأن تكون لها رؤية إستراتيجية، وكوادر بشرية مدربة، ونظم إدارة مبنية على المشاركة في اتخاذ القرارات بعيداً عن السلطوية، وقائمة على البحث العلمي والتطوير (R&D)، وقيم داعمة للعمل، ونظم حرية مرتبطة بالاستراتيجيات والخطط والرؤية الشاملة (صبري الشبراوي، 2010).

والأمر ليس بعيد المنال. فقد شهدت ماليزيا على سبيل المثال، وهي قريبة في العديد من النواحي الثقافية من واقمنا العربي، برامج متعددة للتغيير التنظيمي⁵³ وتمتية القوى البشرية، وتمكين الأفراد وبناء الكوادر. وتم ذلك في قطاعات الصناعة والتعليم والخدمات. كما أنشأت ماليزيا مؤسسات قوية لإدارة التغيير، مثل هيئة الإنتاجية القومية National Productivity Corporation لدعم الإنتاجية وتأكيد الجودة وتوفير المعايير والمؤشرات ونظم المعلومات.

محاور العمل لبناء النهضة ومجتمع المعرفة

اعتماداً على القراءة المقارنة للتجارب العالمية (مثل ماليزيا - الهند - اليابان - تركيا - الاتحاد الأوروبي وغيرها)، والتحليلات السابقة التي شملها التقرير، بما في ذلك ما اعتمدها من ثلاثية "المعرفة والحرية والتنمية"، وما أثير في الإطار النظري (الفصل الأول) من إشكاليات أربع في عملية بناء مجتمع المعرفة، فإننا يمكن أن نحدد خمسة محاور للعمل لإعداد النشء العربي لمجتمع المعرفة كما يلي:

تقانة المعلومات والاتصالات

إن تقانة المعلومات والاتصالات مكوّن رئيسي في عمليات إعداد النشء لمجتمع المعرفة. وهي قاطرة التقدم في عملية التطوير والتجديد في التعليم، وإنتاج المعرفة، وأعمال الحكومة، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال.

وقد أكدت وثيقة سياسات 2000 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن "التقدم العلمي والتطوير التكنولوجي، هما قاطرة التنمية الاقتصادية ودعم القدرة على الإبداع والتجديد، واستثمار المعرفة ونشرها. وقد أصبحت مصادر رئيسية للميزة التنافسية، وخلق الثروات، وتحسين نوعية الحياة. وتمثل بعض الملامح الرئيسية للتحويلات الحادثة في مجتمع المعرفة في النمو المتسارع في تطبيق التقدم العلمي وفي المنتجات الجديدة والعمليات، والمعدلات العالية للتجديد والاختراعات، والتحول الكبير إلى الصناعات والخدمات التي تقوم على المعرفة وتزايد الحاجة إلى المهارات" (البنك الدولي، بالإنجليزية، 2003).

ولكي نضمن الاستخدام الأمثل لتقانة المعلومات والاتصالات في عمليات إعداد النشء، لا بد من مراعاة ما يلي:

- مراجعة إدارة المؤسسات ومدى جاهزيتها لاستخدام واستيعاب التقانة وبخاصة في مجال التعليم والتدريب.
- التأكيد على حقوق الملكية الفكرية، ومراجعة التشريعات والقوانين المنظمة لاستخدام التقانة بما يحقق انتشارها ودعم حرية استخدامها.
- التدريب على استخدام نظم الجودة وتمكين الأفراد من استخدام التقانة والتعامل معها بكفاءة.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية لتحقيق نقلة نوعية، وبخاصة في المجالات التي تحتاج إلى كوادر عالية التأهيل.
- وضع مشروعات كبرى لخلق كتلة حرجة لنشر وتوظيف وإنتاج التقانة في المدارس والجامعات والمنازل والمؤسسات الإنتاجية والحكومة والحياة العامة في جميع المجالات.

نظم الابتكار والتجديد

إن جوهر اقتصاد ومجتمع المعرفة، يتمثل في نظم الإبداع والتجديد والاختراع. وتقاس قدرة الابتكار والتجديد بمؤشرات متعددة، من أهمها إنتاجية العمل، والقيمة المضافة من العاملين، والبحوث العلمية والتطوير، ومعدلات العاملين في البحوث (الخبراء والعلماء). وتفعيل هذا المحور في عملية بناء النهضة العربية وإعداد الأجيال لمجتمع

المعرفة، يتطلب تأسيس مؤسسات لإدارة التجديد والابتكار، ونقل التقانة وإدارة البحوث والتطوير، ووضع خطط إستراتيجية طويلة وقصيرة المدى. كما يتطلب ذلك بناء وخلق مناخ داعم للتجديد والابتكار يشتمل على ما يلي:

- وضع نظم للحوافز وتشجيع الابتكار والتجديد.
- اقتناص فرص الاستثمارات الأجنبية في دعم مجالات القدرة العلمية.
- دعم البحث والتطوير ببناء المؤسسات الداعمة، وتوفير التمويل اللازم، وتمتية كوادر علمية بحثية مدربة، وتشجيع تبادل الخبرات العالمية.
- الاهتمام بالربط بين ثلاثية البحث العلمي، والجامعات، وسوق العمل والإنتاج.
- بناء تشبيكات عربية في مجال البحث العلمي، وربطها بشبكات التجديد والأفكار العلمية في العالم.
- تشجيع دراسة العلوم والهندسة والتكنولوجيا ابتداءً من التعليم الثانوي، والاهتمام به والتوسع فيه في الجامعات والمعاهد العليا، ليتسنى بناء كتلة حرجة من العلماء والمهندسين والفنيين وصناع المعرفة في البلاد العربية.
- الاهتمام بالعلوم الانسانية وتطويرها وتمتية المراكز البحثية المتخصصة فيها لاحداث نقلة نوعية تدعم وتؤطر جهود إقامة مجتمع المعرفة ضمن الهدف الأسمى والمتمثل في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة
- الاهتمام بتطوير سبل النشر والتوزيع، والتوعية بنتائج البحوث العلمية، وتوطينها في الثقافة العامة من خلال مؤسسات التعليم والإعلام.
- الاهتمام ببناء نظم واضحة في التشريعات والترخيصات واعتماد براءات الاختراع وحقوق الملكية.

التعليم وإعداد القوى البشرية

أحدثت التحويلات في بنية العمل في مجتمع المعرفة تأثيرات شديدة ألزمت تطوير التعليم ونظم إعداد القوى البشرية من النشء العربي،

إن جوهر اقتصاد
ومجتمع المعرفة،
يتمثل في نظم
الإبداع والتجديد
والاختراع

أحدثت التحويلات
في بنية العمل في
مجتمع المعرفة
تأثيرات شديدة
ألزمت تطوير
التعليم ونظم إعداد
القوى البشرية من
النشء العربي

(وبخاصة اللغات لاتينية المنشأ) من مزايا في أجيال الإنترنت ومحركات البحث المقبلة.

• **التركيز على تعلم اللغات العالمية الأكثر انتشاراً، وبخاصة الإنجليزية، حيث بينت التجارب العالمية أن إتقان اللغات الأجنبية، كان قوة دافعة نحو مجتمع المعرفة وضمنت وصولها إلى الثروة المعلوماتية على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى التمكن من التواصل مع العالم في عصر العولمة، كما هو الحال في تجارب شرق آسيا.**

• **تطوير طرق التعليم والتعلم، وتقييم التلاميذ، والمناهج. والتأكيد على تكامل عناصر العملية التعليمية في حجرة الدراسة، لتشكيل بيئة داعمة للتفكير والإبداع والنقد والاكتشاف والابتكار والتجديد في منظومة جديدة تمكّن من المهارات والقيم المطلوبة لإعداد الأجيال الجديدة لمجتمع المعرفة.**

• **تبنى المبادرات الفردية والجماعية، بالتركيز على تمكين كل من الطالب والمدرس والمدرسة من الولوج إلى مصادر التعلم في ظل مناخ تعليمي ديمقراطي يحفز ويتبنى المبادرات الفردية والجماعية الإبداعية.**

• **توسيع ورفع كفاءة التعليم الثانوي لخلق كتلة حرجة شبابية واسعة متمكنة من العلوم والرياضيات وتقانة المعلومات.**

• **بناء الأطر القومية للجدارية حيث تؤكد تجربة دول الاتحاد الأوروبي وتركيا أن من المهام الأساسية لدمج القوى البشرية في اقتصاد المعرفة العالمي بناء أطر قومية للجدارية تربط بين مستويات التعليم وبرامجه المختلفة من جهة ومستوى المهارات المطلوبة في سوق العمل في المؤسسات الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، وفق المعايير العالمية في اقتصاد المعرفة.**

• **إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية، لتحقيق حوكمة رشيدة وإدارة ديمقراطية تقوم على اللامركزية والمشاركة الاجتماعية، وشراكة رجال وسيدات الأعمال في القطاع الخاص، وكذلك إيجاد روابط وتشبيكات عالمية للتواصل مع الجديد والإبداعات في طرق التعليم وإدارته.**

• **التفاعل الايجابي مع التقويم**

لتنمية ثلاثية المهارات والقيم والبيئة التمكينية. وللأسف، فإن التقارير العالمية تؤكد أن التقدم الذي أحرزته الدول العربية منذ اعتماد مبدأ "التعليم للجميع" (في دكار 2000)، كان أقل من التقدم المحرز في أنحاء أخرى من العالم كجنوب وغرب آسيا. وقد أكدت نتائج دراسة الحالات، التي أجريت في سياق الإعداد لهذا التقرير في أربع دول عربية، على ضعف نواتج التعلم وعدم جاهزية النشء العربي في اكتساب الخصائص المعرفية والسلوكية والوجدانية اللازمة للولوج إلى مجتمع المعرفة. وهذه الحقائق تتطلب التحرك والقيام بجهود كبيرة في محور التعليم وإعداد القوى البشرية. وتأسيساً على نموذج رباعية تطوير التعليم التي قدمت في الفصل الثاني من هذا التقرير وما تضمنه من شروح وتوجهات لرؤية متكاملة لإصلاح التعليم وتوجيهه ليضطلع بالدور المحوري في إعداد النشء لمجتمع المعرفة فإن جهود إعداد رأس المال البشري العربي لا بد أن تركز على الجوانب الإجرائية الآتية في الخطط والبرامج الشاملة التي تستهدف التطوير:

• **القضاء على الأمية الأبجدية، فلا يمكن أن يدخل بلد ما إلى مجتمع المعرفة دون القضاء على كل أنواع الأمية، ليس الأبجدية فقط، بل الأمية التكنولوجية، والمعرفية والثقافية وغيرها.**

• **نشر وتوطين تقانة المعلومات والاتصالات لتمكين النشء من مهارات استخدام تقانة المعلومات والاتصالات في المدارس المؤسسات الإنتاجية والخدمية.**

• **الاستثمار والرعاية للطفولة المبكرة لا بد من التأكيد على سياسات التدخل المبكر في مدارس ومؤسسات رعاية الطفولة المبكرة وخاصة في الأحياء الفقيرة، ودعم الأطفال المحرومين ثقافياً واجتماعياً**

• **تمكين اللغة العربية: إن التمكن من اللغة العربية الصحيحة مسألة حيوية لتنمية الهوية وتحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي، والتأكيد على قيم المواطنة المستنيرة. ويساعد ربط اللغة العربية بالتقدم العلمي والتكنولوجي، على دعم تنمية ثقافة عربية مستنيرة داعمة للتقدم. وينبغي أن يرتبط ذلك بالإصلاح اللغوي وبضرورة تطوير تقانات تكفل للغة العربية إمكانات تقارب ما تتمتع به اللغات الأخرى**

أكدت نتائج دراسة

الحالات التي

أجريت في سياق

الإعداد لهذا

التقرير في أربع

دول عربية، على

ضعف نواتج التعلم

وعدم جاهزية

النشء العربي في

اكتساب الخصائص

المعرفية والسلوكية

والوجدانية

اللازمة للولوج إلى

مجتمع المعرفة.

وهذه الحقائق

تتطلب التحرك

والقيام بجهود

كبيرة في محور

التعليم وإعداد

القوى البشرية

العالمي: من الضروري التوسع في الاشتراك في الاختبارات الدولية المقننة مثل تيمس وبيزا وغيرها، وذلك لتوفير قواعد قياس مرجعية مقننة عالمية يقاس عليها مدى نجاح مخرجات التعليم، وكيفية أداء الطلاب وفقاً لما يدور في العالم واستثمار ذلك في رسم سياسات تطوير التعليم.

وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أهمية ما أنجزه تقرير المعرفة الحالي من خلال الدراسات الميدانية للحالات الأربع (الأردن، الإمارات، المغرب، اليمن) في بناء أدوات قياس وتقويم لمخرجات التعليم في مجال المهارات والقيم والبيئات التمكينية لدى النشء. إن من شأن التوسع في هذه الأدوات أن يتيح لدول المنطقة العربية أدوات قياس مقننة تركز على محكات مرجعية للقياس والتقويم، وذلك لتلبية حاجة ضرورية في المنطقة إلى مثل هذه الأدوات، جنباً إلى جنب مع الاختبارات العالمية. ومن شأن هذه الخطوات في مجملها أن تثير الطريق أمام المخطط وصانع القرار حول أنجع السبل للتعامل مع الثغرات وتعظيم الانجازات حتى نستطيع تحقيق إصلاح نظمنا التعليمية على الطريق الصحيح.

إن جزءاً كبيراً من الدافعية والحوافز الايجابية لإعداد النشء وتزويده بالخصائص اللازمة من مهارات وقيم وتمكين يرتبط بوجود بيئات مواتية متمثلة في أسواق عمل حديثة تمكنه من ممارسة ما اكتسبه من مهارات وخصائص وتحقيق ذاته إبداعاً وتجديداً، وقطف ثمار ذلك كله بما يعود عليه بشكل خاص، وبالتالي على مجتمعه بشكل عام، بالمنفعة التي تنعكس في مزيد من الرفاه والتنمية. من هنا، فإن تطوير بيئات الأعمال والاستثمار وتطوير علاقات العمل الجامدة لتسمح بالمرونة داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وتمكين العاملين من الانفتاح من أجل التجديد، وتشجيع الابتكار والمبادرات الخلاقة جميعها من العوامل الهامة في إيجاد الدافعية للنشء وإطلاق طاقاتهم الكامنة للانخراط الايجابي في عمليات ولوج مجتمع المعرفة. ويتطلب ذلك تأسيس حوكمة رشيدة، وإصلاح نظم الحوافز، وتجهيز المناخ العام للعمل وتهيئته لممارسة علاقات تقوم على الديمقراطية وتشجيع الإبداع، واستخدام وسائل اتصال متقدمة مرتبطة بشبكة المعلومات والإنترنت، والإدارة الذاتية، وذلك من أهم مبادئ تسيير العمل في عصر المعرفة.

الإطار 3-6

الركائز الخمس في بناء مجتمع المعرفة في تركيا

أدركت تركيا أن ثمة خمس ركائز أساسية، أو بالأحرى دوائر عمل، ذات علاقات متداخلة بينها، في إطار استراتيجيات عمل شاملة، قادرة على التفاعل والتكيف، للتحول إلى مجتمع المعرفة، وهي: بناء نظام وطني للتجديد والإبداع (سياسات، مؤسسات، حوافز، التنمية، التجارة الداخلية والخارجية)، تنمية مصادر القوى البشرية - خاصة تنمية النظام التعليمي - لينتج أفراداً من المتخصصين في صناعة المعرفة والتقانة، نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT)، تأسيس بيئة عمل داعمة لنمو اقتصاديات المعرفة، تخصيص نسبة من الدخل القومي لدعم البحث العلمي والتطوير.

لقد بنت تركيا قفزتها على الميزة التنافسية. المتمثلة في التكلفة المنخفضة للأجور للأيدي العاملة. وهي ميزة تنافس فيها تركيا دول شرق أوروبا وآسيا. وساعدت هذه العمالة في إثراء الصناعة مثل صناعة النسيج التي تحتاج إلى عمالة كثيفة، فحققت نوعاً من الاستقرار الاجتماعي.

ومن خلال شبكات الأعمال التي تنتظم ضمنها الشركات الصغرى والكبرى، وشبكات البحث العلمي،

المصدر: البنك الدولي 2004.

ينبغي التأكيد

على أهمية ما

أنجزه تقرير

المعرفة الحالي في

بناء أدوات قياس

وتقويم لمخرجات

التعليم في مجال

المهارات والقيم

والبيئات التمكينية

لدى النشء. إن

من شأن التوسع

في هذه الأدوات أن

يتيح لدول المنطقة

العربية أدوات قياس

مقننة تركز على

محكات مرجعية

للقياس والتقويم،

وذلك لتلبية حاجة

ضرورية في المنطقة

إلى مثل هذه

الأدوات، جنباً إلى

جنب مع الاختبارات

العالمية

يجب تعزيز

الاتجاهات الدينية

المستنيرة وفق

صحيح الدين،

ليكون الدين

سنداً لإشاعة

مناخ ديمقراطي

قائم على العمل

والتسامح وقبول

الآخر ودعم حقوق

المواطنة

تمكين المرأة ودعم

الأسرة، والاهتمام

بها معرفياً وعلمياً

وثقافياً، متطلب

ضروري لإعداد

النشء لمجتمع

المعرفة

ويقتضي تطوير بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار إجرائياً بالاهتمام بالجوانب الآتية:

• تشجيع الاستثمارات العالمية والشراكة مع القطاع الخاص بشكل متوازن يتفاعل ايجابياً مع المطالب التنموية والاجتماعية العامة.

• بناء كتلة حرجة من رواد الأعمال لتقود عمليات التنمية وبناء المشروعات في الصناعة والزراعة والخدمات.

• دعم القدرات العلمية والفنية للقوى العاملة والتعليم والتدريب المستمر مدى الحياة.

• بناء إطار قومي للجدارة، لربط مستويات المهارات في العمل والإنتاج بالبرامج التعليمية.

• إعادة هيكلة المؤسسات لبناء بيئات تمكينية قوية حاضنة للمشروعات الإنتاجية والخدمية، وشبكات البحوث والتطوير والجامعات تعزز دافعية النشء العربي للعمل والإبداع وإنتاج المعرفة.

• ارساء النظم اللامركزية في إدارة الحكم وإدارة المؤسسات وتنمية القدرات الذاتية للمحليات وتمكينها لتحقيق الديمقراطية والشفافية وسيادة القانون.

البيئات الاجتماعية والسياسية والثقافية

إن التحولات المتسارعة في العلوم والتقانة وتجزر المعرفة يعنى، بالضرورة، تغيير البنية الاجتماعية بقيمها وثقافتها. واستعداد الأجيال الجديدة من النشء العربي للتجاوب مع هذا التغيير هو شرط تأهيلها العلمي والمهني إذا أريد لها أن تساهم بإمكاناتها المهنية والذهنية والجسدية إلى أقصى الحدود. وبما أن البنى الثقافية والاجتماعية والسياسية تؤثر تأثيراً بالغاً في إعداد الكوادر الجديدة المطلوبة لصناعة المعرفة، فإن وضع خط فاصل بين ما هو مهني أو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي يصبح أمراً غير مقبول في إعداد هذه الأجيال لتنمية مهاراتها وقيمها للمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

وفي ضوء ما عرضه التقرير الحالي من تحليلات لأوضاع البيئات التمكينية الاجتماعية والسياسية والثقافية في المنطقة العربية، وعلاقة ذلك كله بعمليات إعداد النشء لمجتمع المعرفة، نرى ضرورة الاهتمام بإجراء

إصلاحات في الجوانب الآتية:

• وضع سياسات اجتماعية وخطط وبرامج واضحة، لإقرار العدالة الاجتماعية والقضاء على البطالة، وبخاصة بين الشباب، ومكافحة الفقر.

• إشاعة الحريات السياسية والديمقراطية التي أصبحت ركيزة أساسية للنهوض بالتنمية وفي غرس ثقافة ومعاملات تتجذر بمفاهيم النسبية والاختلاف وقبول الآخر، والمساواة والعدالة والإنصاف والمشاركة السياسية وتقرير الفرد لمصيره واختياراته.

• تمكين المرأة ودعم الأسرة، والاهتمام بها معرفياً وعلمياً وثقافياً ووضع البرامج للتنمية والتربية الأسرية والوالدية.

• تحمّل الإعلام للمسؤولية التنويرية في المجتمع. ولا بد أن تقوم الدولة المستنيرة بدور حاسم في ذلك المجال لخلق مناخ من الحرية المسؤولة تجاه تنوير وتنمية المجتمع، وإشاعة مناخ ثقافي يحقق تنشئة اجتماعية للأجيال الجديدة، وينمي فيها حب العلم والتفكير العقلاني، ويشجع على الإبداع وممارسة التفكير الناقد.

• تعزيز الاتجاهات الدينية المستنيرة وفق صحيح الدين، ليكون الدين سنداً لإشاعة مناخ ديمقراطي قائم على العمل والتسامح وقبول الآخر ودعم حقوق المواطنة.

• دعم مناخ الحرية الثقافية لتشجيع الروابط والتجمعات الثقافية، وبناء نظم حوافز للفنون والآداب والعلوم الإنسانية.

النواتج المتوقعة من التحرك

إن التحرك على محاور العمل الخمسة السابقة، كما يوضحه النموذج الاسترشادي المقترح، من شأنه أن يفضي إلى النتائج التي يسعى تقرير المعرفة العربي الثاني إليها. فوفقاً لثلاثية إعداد النشء "المهارات والقيم والبيئات التمكينية" الواردة في الفصول السابقة من التقرير ستمكن الدول العربية من إعداد الأجيال الجديدة القادرة على المساهمة في بناء النهضة وتأسيس مجتمع المعرفة.

ولعل في البحوث الميدانية لحالات الدراسة الأربعة ذخيرة من النتائج

تجربة ماليزيا في التلوج إلى مجتمع المعرفة

كانت رؤية مهاتير محمد أن يغير ماليزيا إلى بلد متقدم بحلول العام 2020، وأن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي قاطرة التنمية والتقدم، في إطار رؤية شاملة. ووفقاً للخطة الإستراتيجية 1996-2000، تم تأسيس ما يمكن أن نطلق عليه "الممر العظيم عديد الوسائط" (MSC) (Multimedia Super Corridor) على مساحة قدرها 40×15 كم بهدف إدخال ماليزيا عصر المعلومات. وتحقيق أهداف التنمية الواردة في رؤية 2020. ويوفر هذا المشروع بنية تحتية قوية، وحوافز، وقوى عمل متعلمة ومدربة ذات مهارات عالية في الأعمال الفنية والبحث والتطوير. واستطاعت ماليزيا خلال خمس سنوات من العمل المخطط والجهد الدؤوب والرؤى الدقيقة أن تتحول من دولة كانت تعتمد على صناعة المطاط وزيت النخيل في الثمانينات إلى مجتمع يقوم على المعرفة، ويمتلك قوة المعرفة التي قادت ماليزيا إلى تنمية شاملة وتقدم اقتصادي واجتماعي. لقد قطعت ماليزيا في عشرين عاما ما قطعتة انجلترا في 150 عاما من اقتصاد ريفي إلى اقتصادات المعرفة. وكانت العولة

المصدر: هانس، 1998

التي يمكن أن تبين مواطن الضعف في المهارات والقيم والبيئات لدى الأجيال الناشئة. فالجاهزية المنخفضة في المهارات المعرفية، على سبيل المثال، تدعو إلى ضرورة العمل على تدعيمها في

المناهج التعليمية والتربوية، والجاهزية النسبية في مجال القيم تشير إلى عامل يمكن تأكيده وتعميقه والتوسع فيه في إعداد النشء بالشكل المطلوب للولوج إلى مجتمع المعرفة وقطف ثماره.

تقدم البحوث

الميدانية ذخيرة من

النتائج التي يمكن

أن تبين مواطن

الضعف في المهارات

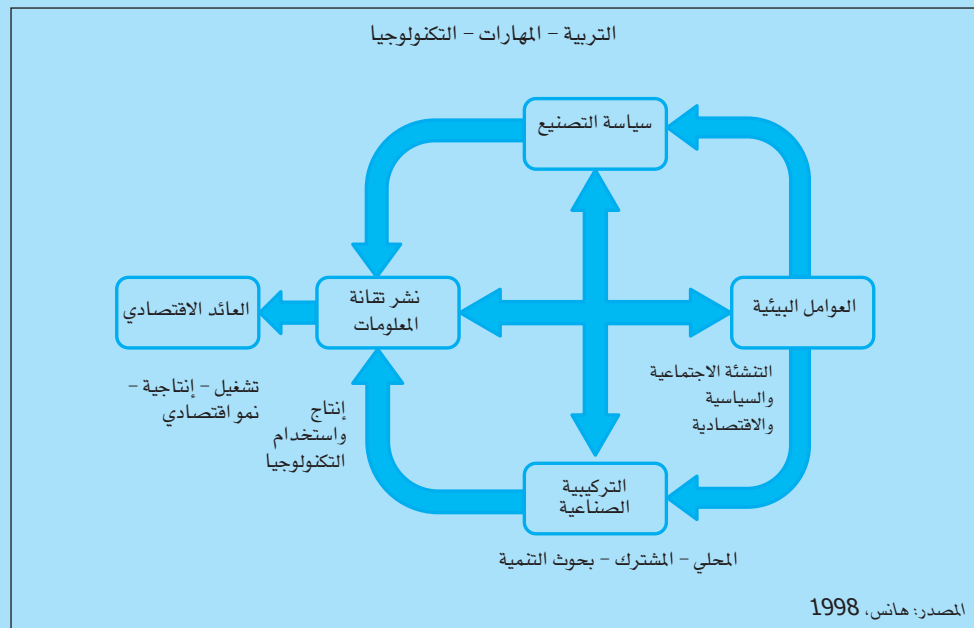
والقيم والبيئات

لدى الأجيال

الناشئة

الشكل 3-6

تكنولوجيا المعلومات قاطرة التنمية (تجربة ماليزيا)



تأمين متطلبات التحرك

الاكتفاء "بالمواكبة" لثلا نفاجاً بسيناريوهات غير متوقعة قد تترك سعيها لتحقيق أهدافنا ومساعدنا نحو التطوير المنشود (نور الدين ساسي، عضو لجنة القراء). وقد أوضحت لنا التجارب العالمية المختلفة أن الدول التي تقدمت (مثل الاتحاد الأوروبي وتركيا) تمتلك أطراً فاعلة للجدارة، و معايير وطنية لقياس جودة الإنتاج والخدمات والأداء، وتشارك في الاختبارات العالمية مثل "تيمس" و "بيزا"، وتحل مراتب متقدمة فيها. وفي هذا الصدد، فعمل ما قدمه البحث الميداني في هذا التقرير لدراسة الحالات الأربع من أدوات قياس يشكل نواة جيدة لوضع أسس لامتلاك معايير وأدوات عربية لقياس نواتج التعلم والتعرف على نواحي القوة أو الضعف، على أسس علمية وموضوعية.

نظم الحكم الرشيد

كما هو الحال في "كيفية التحرك" فإن الحكم الرشيد عنصر أساسي في تأمين التحرك وإحداث التغيير على النحو الذي تضمنته الرؤى والخطط الاستراتيجية. ومع أنه غاية في عمليات "كيفية التحرك"، فإنه "وسيلة" هامة لتأمين المتطلبات، ولتحقيق الإدارة الأرشد لعمليات إعداد النشء لمجتمع المعرفة المأمول. وهذا يتطلب أن يتضمن الحكم بهذا المعنى وجود آليات تساعد المجتمع وسلطاته المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، على إدارة التغيير.

ولتحقيق إدارة تغيير فاعلة، لا بد من تأطيرها من خلال مؤسسات حاضنة وداعمة. إن توافر التشريعات والقوانين وإعمال الحكم الرشيد يتطلب إيجاد هيكليات مؤسساتية قادرة وفاعلة لاحتضان عمليات التغيير وضمان توجيهها المناسب لإعداد النشء لمجتمع المعرفة. وعلى هذه المؤسسات أن تتمتع بالقوة والمرونة المطلوبة لتمكينا من أداء أعمالها بحزم يكفل الانجاز، ومرونة تتيح التجاوب مع المتغيرات والتطورات على أرض الواقع.

الأطر التشريعية والقانونية

من شأن التشريعات الناظمة والمحفزة أن تؤمن القاعدة القانونية الموجهة والملزمة لجميع الجهات المعنية بالعمل على إعداد النشء لمجتمع المعرفة. كما أن من شأن هذه

بعد معالجة الرغبة في التحرك، وتحديد مدى القدرة على التحرك من حيث الفرص والتحديات، ثم وضع تصورات في نموذج إرشادي مقترح لكيفية التحرك نحو إعداد النشء وتجهيزهم لتأسيس النهضة العربية والدخول إلى مجتمع المعرفة، نأتي إلى الحلقة الرابعة، في "رباعية التحرك" والمتمثلة في المتطلبات والشروط التي يجب توافرها مباشرة ومتابعة سلامة عمليات التطوير والتغيير وتأمين استدامتها من أجل التقدم نحو إعداد النشء العربي لمجتمع المعرفة. وحتى نضمن نجاح التحرك نحو إعداد النشء لمجتمع المعرفة وفق النموذج الاسترشادي المقترح، ينبغي أن تتوفر مجموعة من الأنظمة تتموضع بالضرورة في مؤسسات فاعلة. وهناك أنظمة أساسية تمثل الشروط المباشرة واستمرار التحرك وتأمين نجاحه، وتوفير متطلباته. ومن هذه الأنظمة:

نظم الحوافز

تستلزم جهود تأمين المتطلبات نظماً لتوفير الدافعية والتعزيز للعاملين على إعداد النشء والمتلقين له من الأجيال القادمة، لا بل للعاملين في مجمل المنظومات الداعمة والبيئات التمكينية التي تناولناها سابقاً. إن ربط الانجاز بالحوافز، المادية والمعنوية، وإيجاد نظم فاعلة تدير هذه العلاقة وتقرنها بالمحاسبية من شأنه أن يعظم من إمكانية تحقيق النتائج التي يتطلع إليها المجتمع في جهوده الهادفة إلى إعداد النشء العربي.

نظم المتابعة والتقويم

لا بد من مؤسسات تتبنى نظماً فاعلة للمتابعة والتقويم، سواء على مستوى تقييم الوضع المعرفي للدولة أو لتقييم جاهزية الأجيال الجديدة من النشء العربي لمجتمعات المعرفة، أو لمتابعة وتقييم المشروعات الصغيرة والكبيرة المنضوية تحت ذلك سواء على المستوى الإقليمي أو على مستوى البلد الواحد في المنطقة العربية. كما علينا التفكير في وضع جهاز لما بات يسمى "باليقظة الاستراتيجية" لرصد بوادر كل تغيير في حينه، وحتى استباقه ما أمكن وبالتالي عدم

يجب رصد بوادر كل تغيير في حينه، وحتى استباقه ما أمكن لثلا نفاجاً بسيناريوهات غير متوقعة قد تترك سعيها لتحقيق مساعدنا نحو التطوير المنشود (نور الدين ساسي)

إن الحكم الرشيد غاية في عمليات "كيفية التحرك" وفي نفس الوقت وسيلة هامة لتأمين متطلبات التحرك نحو مجتمع المعرفة

إن عملية الإقلاع

إلى مراتب الصدارة

في المجالات التنموية

المعرفية تحتاج

إلى جهد عربي

مشترك، قوامه

تعبئة الطاقات

المختلفة ورصد

الموارد الضرورية

لردم الفجوة

واللحاق بالركب

العالمي المطرد

التقدم في هذا

المجال

العالمية لتعبئة الموارد وضخها لتنفيذ الخطط التنموية والاستثمارية التي تؤول في النهاية إلى تأمين الفرص الحاضرة والمحفزة لعمليات إعداد النشء العربي لمجتمع المعرفة.

الختام

ثمة ضرورة للتحرك إذا أردنا إعداد الأجيال الجديدة وتسليحها بالمهارات والقيم وإنجاز إصلاحات جذرية في البيئات التمكينية الحاضرة وتنمية الأجيال لتأسيس نهضة عربية حديثة تطلق الطاقات العربية للولوج إلى مجتمع المعرفة، وفقاً لثلاثية: المعرفة، والحرية، والتنمية التي يتبناها التقرير. ولأن المسألة ترتبط بمصير أمة بأكملها، فإن عملية الإقلاع إلى مراتب الصدارة في المجالات التنموية المعرفية تحتاج إلى جهد عربي مشترك، قوامه تعبئة الطاقات المختلفة ورصد الموارد الضرورية لردم الفجوة وللحاق بالركب العالمي المطرد التقدم في هذا المجال. إن التغيير المطلوب الذي يطرحه التقرير هو، في صميمه، عملية تعبئة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية شاملة لبناء مشروع النهضة العربية الذي يتم، به ومن خلاله، إعداد النشء العربي لمجتمع جديد يرسى قواعد المعرفة ويحقق الانفتاح على العالم خدمة للتنمية الإنسانية المستدامة ولعزة ورفاه الإنسان العربي.

التشريعات أن تضبط وتنظم مساهمات الجهات المختلفة ذات العلاقة بما فيها حقوق الملكية الفكرية علاوة على إيجاد حدود للمتابعة والمساءلة التي لا ينتظم الحكم الرشيد والإدارة الناجعة بدونها. وعلى التشريعات أن تساعد في إقامة الشبكات العالمية بين المؤسسات المحلية والعالمية من خلال توفير قوانين تربط المحلي بالعالمي، لتضمن استمرارية عمليات تأهيل النشء والانفتاح على العالم. على أن العبرة في النهاية تبقى في التطبيق الحازم لهذه القوانين. فالعديد من الدول العربية، بما فيها بعض دول دراسة الحالة المعروضة في هذا التقرير، تمتلك تشريعات وقوانين نصت، ومنذ سنوات، على العمل على إيجاد مجتمع المعرفة وإعداد النشء له، لكن أياً من الدول العربية لا تستطيع أن تفخر بأنها أنجزت المطلوب.

نظم تدبير الموارد المالية المستدامة

ولباشرة عمليات التحرك وتأمين استمراريته، يُرى أن يتم تأسيس نظم على المستويات الإقليمية وعلى مستوى البلد الواحد تعمل على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط التغيير. ويمكن لهذه الأنظمة إن تستند على تخصيصات إلزامية حكومية وضريبية، وعلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الأوسع في عمليات إعداد النشء، إضافة إلى الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وتشجيع القطاع الأهلي وجذب الاستثمارات

- 1- Knowledge Workers
- 2- أو الكوكبية كترجمة دقيقة للمصطلح Globalism حسب المفكر مراد وهبة.
- 3- Virtual Mass Society
- 4- اعتمدنا في هذه الإشكاليات على حسن البيلاوي، ورقة مرجعية، (2006).
- 5- Civil Equity
- 6- انظر الفصل الخامس حول آراء التلاميذ في البيئة التمكينية القانونية والاجتماعية
- 7- ينطوي هنا التعليم الثانوي على الإعدادي/المتوسط والثانوي، وإن كان برنامج اليونسكو «التعليم للجميع» وفق إعلان مؤتمري جوميتيان 1990 وداكار 2000 يقسم التعليم العام الى مرحلتين رئيسيتين هما التعليم الأساسي 1-9 حيث يشمل الابتدائي والاعدادي و التعليم الثانوي. وينبغي التأكيد على لفظ التعليم الأساسي هو لفظ قانوني يشير الى ما تلزم به دولة ما وفقاً لقدرتها على تقديم التعليم لأنبائها مجاناً وإجبارياً حيث نجد كثيراً من الدول المتقدمة تعتبر التعليم الأساسي هو كل مراحل التعليم قبل الجامعي.
- 8- الموقع الإلكتروني لمعهد اليونسكو للإحصاء بتاريخ 23 مايو/أيار <http://www.unesco.org/ar/home/resources-services/statistics>
- 9- National Qualification Framework
- 10- TIMSS (Trends in the International Mathematics and Science Study) اختبار عالمي لتقييم التوجهات العالمية في مدى تحصيل طلاب الصفين الرابع والثامن في مادتي العلوم والرياضيات.
- 11- استعمل مصطلحا "تلميذ" و "طالب" في هذا التقرير بصفة متبادلة، علماً بأن بعض البلدان تستخدم مصطلح "تلميذ" للدلالة على مرحلة التمدرس الأساسية وما قبل الجامعية، و "الطالب" للدلالة على المتتحق بالدراسة الجامعية.
- 12- لم تتوافر نتائج تيمس 2011 أثناء إعداد التقرير
- 13- المعرفة Knowledge والتطبيق Applying، والاستدلال Reasoning
- 14- Program for International Student Assessment
- 15- Reading Literacy
- 16- صحيح أن الانجليزية أدخلت في تدريس الرياضيات والعلوم عام 2003، ولكن ذلك، كما أشارت الدراسات، لم يؤد إلى تحسن في التحصيل، بل دلت بعض الدراسات على حصول تدهور، كما لم تتحسن اللغة الانجليزية لدى الطلبة. وقد نوقشت نتائج هذه الدراسات منذ عام 2009، واتخذ قرار بالرجوع عن الفكرة اعتباراً من العام 2012 (محمد بن محمد المطهر، عضو في لجنة القراءة)
- 17- constructivist pedagogy
- 18- student-centered learning
- 19- Anomie
- 20- أيدت ذلك الدراسات الميدانية التي تمت في إطار إعداد هذا التقرير. انظر نتائج مهارة التواصل الكتابي في الفصل الخامس
- 21- الموقع الإلكتروني www.internetworldstats.com بتاريخ 8 أغسطس/آب 2011
- 22- انظر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2008
- 23- <http://www.womengateway.com> بتاريخ 25 فبراير/شباط 2011.
- 24- أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية في عام 2000 برنامج إدارة الحكم في الدول العربية المستند على هذه الركائز الثلاثة، الموقع الإلكتروني <http://www.pogar.org/arabic/>
- 25- Economist Intelligence Unit
- 26- <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povcalSvy.html> and <http://hdr.undp.org/en/statistics>
- 27- يصدر هذا الدليل عن مؤسسة ليغاتوم، وهي مؤسسة استثمار خاص عالمية تشجع التنمية المستدامة في أنحاء العالم ومكتبها الرئيسي في دبي.
- 28- http://Btselem.org/Arabic/about_Btselem/index.asp بتاريخ 23 مايو/أيار 2011
- 29- www.arabvolunteering.org/corner/avt252666.html بتاريخ 23 مايو/أيار 2011
- 30- www.alukah.net/culture/0/19913
- 31- World bank (2005) conflict in Somalia. Drives and Dynamics. www.worldbank.org/Somalia/Somalia_Millennium_development_goals. Somalia socio-economic survey 2003. world bank
- 32- http://www.unicef.org/arabic/har2010/index_somalia.php
- 33- أعد هذا التقرير في الفترة التي سبقت فصل جنوب السودان عن شماله. وبالتالي فإن جميع البيانات تعود إلى ما قبل تقسيم السودان.
- 34- www.worldbank.org/etools/KAM2/KAM_page5.asp

35- المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي www.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.Z5/countries

36- Problem Situation

37- Criterion-Referenced Test

38- self attribution

39- من النظريات التربوية الحديثة التي تؤكد على الدور النشط للمتعلم في التعلم وعلى أهمية التفاعل الاجتماعي مع المعلم وجماعة الأقران في تيسير عملية اكتساب المهارات (Constructivism and Cognitivism).

40- في هذه الحلقة من سلسلة تقارير المعرفة العربية، أنجز بحث ميداني في المدن الرئيسية فقط في أربع دول عربية خضعت لدراسات الحالة (الأردن، الإمارات، المغرب، اليمن) والتي تم اختيارها في هذه الدراسة الاستكشافية والريادية لتمثل، إلى حد ما، الأقاليم المختلفة في المنطقة العربية من المشرق العربي (الأردن)، إلى المغرب العربي (المغرب)، فالخليج (الإمارات العربية المتحدة)، إلى الدول الأكثر طلبا للنمو (اليمن). ولأسباب تنظيمية، أنجزت المسوح الميدانية على أسس تجريبية رياضية في المدن الرئيسية من هذه الدول الأربع (عمان، الرباط، صنعاء، دبي، أبو ظبي).

41- European Social Survey

42- The International Adult Literacy Survey 1997

43- ذكر في تعليم العلوم والتكنولوجيا في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين. النشرة الإعلامية الدولية لليونسكو عن تعليم العلوم والتكنولوجيا والتربية البيئية. المجلد 28، سنة 2003.

44- دراسة عبد الرحمان الصويغ، سهام. التنشئة الاجتماعية للطفل العربي وعلاقتها بتسمية المعرفة .

45- انظر التعليم وتحديات المستقبل. رسالة الخليج العربي، السنة الثالثة العدد الخامس .

46- accessibility

47- savior-devenir

48- Savior-être

49- انظر التعليم وتحديات المستقبل. رسالة الخليج العربي، السنة الثالثة العدد الخامس ص 56

50- أنفقت الدول العربية على التعليم 5% من دخلها القومي و20% من الإنفاق الحكومي خلال الأربعين سنة الماضية.

51- قاعدة بيانات البنك الدولي (منهجية تقييم الأداء المعرفي/كام) بتاريخ 28 مايو/أيار 2011 .

52- وفق مؤشرات البنك الدولي (KAM) تقع 3 بلدان ضمن أفضل 50 دولة (قطر 44، الإمارات 45، البحرين 49) في دليل اقتصاد المعرفة، وقد ارتفعت السعودية 13

مركزا، كما ارتفعت تونس والسودان وموريتانيا 11 مركزا منذ عام 2000. واحتلت المرتبة 21 على مستوى العالم في دليل تقانة المعلومات والاتصالات والمرتبة الأولى

على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واحتلت قطر المركز الثاني على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمركز 27 على مستوى العالم.

53- Organization Change

